CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المكتوبة أو المبثوثة أو الإلكترونية قبل الساعة العاشرة من صباح يوم **18 حزيران/يونيه 2010**

UNCTAD/PRESS/PR/2010/014*
Original: ENGLISH

تقرير يقول: التعاون بين الجنوب والجنوب يتيح فرصاً جديدة لتحقيق تحول في الاقتصادات الأفريقية نمو التجارة والتمويل والاستثمار مع البلدان النامية الأخرى يتيح الفرصة لتنويع الإنتاج، واكتساب التكنولوجيا، وتطوير الأسواق الإقليمية، كما أشير في الدراسة

جنيف، *18 حزيران/يونيه 2010* – ينبغي قيام أفريقيا باتخاذ خطوات لضمان أن تؤدي تفاعلاتها الاقتصادية المتنامية مع البلدان النامية الكبيرة، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل، إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وليس إلى مجرد بيع السلع الأساسية والمواد الخام الأفريقية – وهو النمط التقليدي لعلاقات القارة مع الشمال الصناعي، حسبما يوصي بذلك تقرير صادر عن الأونكتاد.

فالشركاء الاقتصاديون الجدد المتزايدو الأهمية في "الجنوب" يمكن أن يساعد على دفع هذا التحول في أفريقيا إلى الأمام ليس فقط عن طريق التدفقات التجارية والمالية المتنامية

ولكن أيضاً عن طريق دعم مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية ونقل المعرفة والتكنولوجيا، كما جاء في التقرير المعنون: ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2010***[1].

Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) The **Economic Development in Africa Report 2010** (Sales No. E.10.II.D.13, ISBN 978-92-1-112795-9): يمكن الحصول على هذا التقرير من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المذكورة أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. السعر: 30 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم قدره 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخصم قدره 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويمكن للمقيمين في البلدان الواقعة في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إرسال طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail:; unpubli@un.org؛ كما يمكن للمقيمين في الأمريكيتين وشرقي آسيا إرسال طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: http//www.un.org/publications.

وتنبه الدراسة إلى أن تدفقات التجارة والاستثمار حتى الآن مع الجنوب إنما تعزز اتجاهاً قائماً من أمد طويل تقوم وفقاً له البلدان الأفريقية بتصدير المحاصيل والمعادن والخامات والنفط الخام وتستورد السلع المصنَّعة. وتقول الدراسة إنه ينبغي عكس اتجاه هذا الوضع في الوقت الذي ما زال فيه اتجاه التعاون بين الجنوب والجنوب في مراحله المبكرة. فلن يؤدي تكرار النمط التقليدي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على خفض اعتمادها التقليدي على صادرات السلع الأساسية والسلع ذات القيمة المضافة المنخفضة.

الاتجاهات الناشئة

وهذه الدراسة، المعنونة "التعاون بين الجنوب والجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة من الشراكة الإنمائية"، تُظهِر أنه ما زالت تحدث زيادة هامة في عدد وطبيعة ترتيبات التعاون بين أفريقيا والجنوب منذ عام 2000. وأفضل ترتيب من هذا القبيل وأكثرها تفصيلاً هو منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. ولكن توجد أيضاً مؤسسات جديدة تربط أفريقيا بالهند والبرازيل وجمهورية كوريا وتركيا، في جملة بلدان. كما توجد شراكات استراتيجية جديدة فيما بين القارات *(انظر الشكل 1)*.

وتدفقات التجارة والاستثمار والتدفقات المالية الرسمية هي الأشكال الرئيسية لهذه الشراكات الجديدة، مع وجود دور مهيمن للتجارة.

- فقد ازداد مجموع تجارة البضائع لأفريقيا مع البلدان النامية غير الأفريقية من 34 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 1995 إلى 97 مليار دولار في عام 2004 ثم قفز إلى 283 مليار دولار في عام 2008.
- وارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في "المجالات الخضراء" (المجالات غير المطروقة) من جانب المستثمرين من البلدان النامية غير الأفريقية من 52 مشروعاً في عام 2004 إلى 184 مشروعاً في عام 2008. (استثمار "المجال الأخضر" هو استثمار في مشروع تصنيعي أو مكتبي أو مشروع مادي آخر متصل بشركة من الشركات لا توجد في مجاله مرافق سابقة).
- بينما لا تسمح البيانات المتاحة بإجراء تقدير شامل يعوَّل عليه لحجم التدفقات الرسمية من البلدان النامية إلى أفريقيا، فإنه يقدر أن المعونة الرسمية المتجهة إلى المنطقة من البلدان النامية كانت 2.8 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2006. وارتفع حجم هذه التدفقات ارتفاعاً كبيراً منذ ذلك الحين بالنظر إلى أن الصين، التي يُقدَّر أنها تسهم بأكثر من 83 في المائة من تلك المعونة، قد التزمت بمضاعفة المساعدة المقدمة منها إلى أفريقيا بحلول عام 2009.

وفي عام 2008، فإن مجموع تجارة أفريقيا مع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، قد تجاوز مجموع تجارة أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي، وهو من الناحية التقليدية شريكها التجاري الرئيسي، وذلك لأول مرة على الإطلاق *(انظر الشكل 2)*.

ومع النمو المستمر للبلدان النامية الكبيرة، إلى جانب ضعف آفاق النمو في الاقتصادات المتقدمة، فإنه يمكن توقع أن تنمو من حيث الأهمية النسبية العلاقات الاقتصادية التي تربط أفريقيا بالمناطق النامية الأخرى.

ويخلص التقرير إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان النامية توجَّه على نحوٍ متزايد إلى قطاعات الهياكل الأساسية والإنتاج بالاقتصادات الأفريقية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الموارد المتاحة للمنطقة وكذلك إلى تنويع خيارات التمويل أمام أفريقيا. وفي عام

2006، لم تخصص الجهات المانحة التقليدية إلا نسبة 22 في المائة من تدفقات مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى قطاعات الإنتاج والهياكل الأساسية.

ومن حيث الحجم، أصبحت الصين هي أهم مصدر ثنائي لتقديم الدعم إلى أفريقيا في قطاعات الهياكل الأساسية والإنتاج. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الالتزامات الصينية فيما يتعلق بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد قفزت من 470 مليون دولار في عام 2001 إلى 4.5 مليارات دولار في عام 2007. وقد اتجهت نسبة تقدَّر بـ 54 في المائة من دعم الصين لأفريقيا خلال الفترة 2002-2007 إلى قطاعي الهياكل الأساسية والأشغال العامة.

بيد أن التقرير يتضمن رسالة هامة مفادها أن الاتجاهات الجديدة ينبغي عدم النظر إليها ببساطة على أنها قصة علاقة بين الصين وأفريقيا. فالعلاقات الاقتصادية المتزايدة بين الصين وأفريقيا هي بالأحرى جزء من اتجاه أوسع نطاقاً نحو تكثيف العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والجنوب، وبخاصة مع الاقتصادات الناشئة الكبيرة والدينامية.

وبينما ازداد مجموع تجارة البضائع الأفريقية مع الصين من 25 مليار دولار في عام 2004 إلى 93 مليار دولار في عام 2008، فإن مجموع تجارة البضائع الأفريقية مع الهند قد ازداد خلال الفترة نفسها من 9 مليارات دولار إلى 31 مليار دولار، كما أن تجارتها مع البرازيل قد ازدادت من 8 مليارات دولار إلى 23 مليار دولار.

ما الذي ينبغي عمله لاغتنام الفرصة المتاحة؟

ويحث ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2010*** الدول الأفريقية على أخذ الاتجاهات القائمة "بين أفريقيا والجنوب" في الحسبان عند تخطيطها للتقدم الاقتصادي الطويل الأجل. ويذكر التقرير أنه ينبغي لهذه الحكومات أن تكون حازمة عند التفاوض على التعاون مع البلدان النامية الأخرى، لكي يجري تناول الاهتمامات المحلية. فمن شأن اتباع نهج استباقي من جانب الحكومات الأفريقية وتبادل الخبرات مع الشركاء من البلدان النامية أن يعجلا بالتعلّم المتبادل للسياسات، مما يدعم فعالية عمليات التفاعل لصالح الجميع.

وتقول الدراسة إن الهدف الإجمالي ينبغي أن يتمثل في بناء "القدرات الإنتاجية" لأفريقيا – أي قدرات اقتصادات القارة على إنتاج مجموعة متنوعة أكبر من السلع ومزيد من السلع المتطورة.

ويمكن للشركاء من البلدان النامية أن يدعموا هذه العملية عن طريق توسيع نطاق التزامهم ليتجاوز قطاعات الاستخراج وعن طريق دعم نقل التكنولوجيا وتعلّمها. وقد أدى المتاح من القروض التساهلية المقدمة من الشركاء من البلدان النامية إلى زيادة إمكانية الحصول على التمويل أمام بلدان عديدة في المنطقة وهو أمر ينبغي الترحيب به، حسبما جاء في تقرير الأونكتاد الجديد. ولكن التقرير يوصي بأن تكفل البلدان الأفريقية استخدام الاقتراض الجديد من هؤلاء الشركاء لتمويل مشاريع تدعم القدرة المحلية على تسديد القروض.

وينبغي أيضاً في التعاون مع الجنوب ضمان توزيع المكاسب الناجمة عنه توزيعاً أفضل فيما بين البلدان، حسبما جاء في ***التقرير***، ففي عام 2008، كان نصيب أكبر خمسة بلدان أفريقية مصدرة إلى البلدان النامية 68 في المائة من مجموع صادرات المنطقة، وكان نصيب أعلى خمسة بلدان أفريقية هو 57 في المائة من واردات المنطقة من البلدان النامية الأخرى.

ويقول التقرير إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تؤدي دوراً أنشط في تنسيق وإدارة الدعم المقدم من البلدان النامية والبلدان المتقدمة بغية خفض تكاليف المعاملات وضمان تحقيق نتائج إنمائية أفضل. ويوصي ***التقرير*** بأن تنشئ البلدان الأفريقية أُطراً وطنية لإدارة وتنسيق المعونة أو أن تعزز القائم منها بغية دعم تولي الأمور محلياً من حيث عمليات المعونة والنتائج المترتبة عليها. ويشير التقرير إلى إمكانية استخدام منتدى التعاون الاقتصادي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بغية تبادل الخبرات الوطنية في مجال الاستخدام الفعال للمعونة.

ويوصي التقرير بأن تعتمد البلدان الأفريقية نهجاً إنمائياً في معرض سعيها إلى الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي ألا ينصب تركيز البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب في حد ذاته، كما جاء في التقرير، بل أن ينصب بالأحرى على إقامة روابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصادات المحلية وعلى توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات التي يمكن أن تفيد فيها كعامل حفاز للاستثمار المحلي، وأن تنشئ فرص عمل، وأن تحفز التكامل الاقتصادي الأفريقي، وأن تدعم القدرة الإنتاجية. وتتمثل إحدى طرق تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الجنوب والاقتصادات الأفريقية في استخدام حوافز مستهدفة لتشجيع المستثمرين الأجانب على الحصول على مدخلات الإنتاج محلياً. ويمكن أيضاً للنهوض بالمشاريع المشتركة بين الشركات الأفريقية وشركات الجنوب أن يدعم نشر المعرفة لدى منظمي المشاريع المحليين وأن يسهم في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية.

ويلاحظ التقرير أنه على الرغم من أوجه التقدم في التعاون بين أفريقيا والجنوب، فإن المانحين التقليديين يمثلون، وسيظلون لوقت طويل يمثلون، مقدمي المعونة الرئيسيين إلى المنطقة وأيضاً شركاءها التجاريين الرئيسيين. وهكذا يوصي التقرر بالنظر إلى التعاون بين أفريقيا والجنوب على أنه مكّمل للعلاقات مع الشركاء التقليديين في الشمال وليس بديلاً عنه.

الشكل 1

نماذج تعاون أفريقيا مع الجنوب

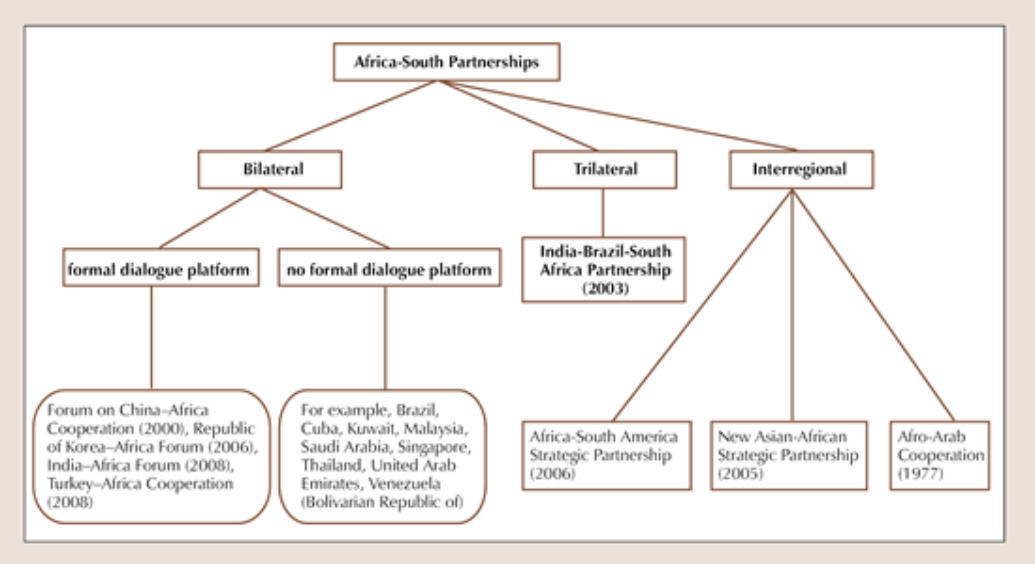

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 2

نصيب شركاء مختارين من مجموع تجارة أفريقيا، 1980–2008

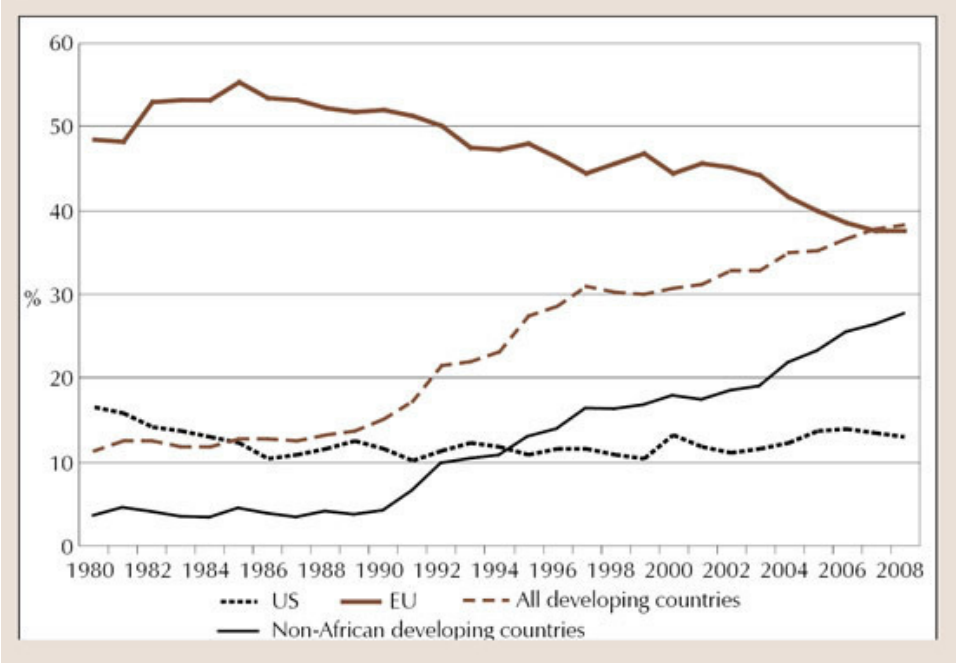

المصدر: محسوبة باستخدام *بيانات صندوق النقد الدولي عن اتجاه التجارة (IMF Direction of Trade data).*